حكومة الهيئات الإقتصاديّة

جورج علم
georges.aalam@aljoumhouria.com

تحرّكت الجبهة الداخليّة، فحرّكت الجبهات الخارجيّة، وكان الهدف الإمساك بمسار الانتخابات النيابيّة، والدخول من الباب العريض الى سائر الاستحقاقات الداهمة على الأبواب حتى صيف 2014. ونجح التدخّل الأميركي – الغربي في إنقاذ السلم الأهلي قبل فوات الأوان، وإعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل اغتيال اللواء وسام الحسن، لتعود الساحة الى تجاذباتها "التقليديّة" حول الحصص، والكوتات، وهذا ما ظهر جليّاً في التشكيلات الديبلوماسيّة، حيث عاد الفساد ليطلّ برأسه من خلال المحاصصات، وسياسة "مَرّ لي، كي أمرّ لك؟!".

وكان الهدف من التدخل أيضا حماية الاستحقاق الانتخابي من هَيمنة أي محور، ومحاولة "خطفه" وفق مقتضيات مصالح فريقه السياسي في الداخل. والنظرة الى التغيير الحكومي قارَبَها التدخل الدولي من هذا المنظار أيضا: "لماذا فتح الأبواب والنوافذ في هذه المرحلة الانتقاليّة التي تجتازها الولايات المتحدة، وهل تغيّرت المعادلة التي جاءت بهذه الحكومة ليُصار الى تغييرها؟ تقولون إنها حكومة بشّار الأسد، وأحمدي نجاد، وحزب الله... نظام الأسد لم يسقط بعد كي تسقط الحكومة، وأحمدي نجاد لا يزال قويّا متماسكا على رغم الضغوط الكبيرة التي يتعرّض لها نظامه من جرّاء العقوبات الاقتصاديّة، و"حزب الله" لا يزال في أفضل حال، ويتسلّى بإطلاق طيّارات "أيوب" باتجاه إسرائيل؟!".

ويدخل العامل الاقتصادي على الخط ليُسعف المعارضة. إن مسلسل إقفال المؤسسات السياحيّة المعطوف على الأوضاع الاجتماعيّة والمعيشيّة الضاغطة، وعلى ارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن سلسلة الرتب والرواتب، وما يمكن أن تتركه من تداعيات، يشكّل تحديّات حقيقيّة في وجه الحكومة، ولا يكفي أن تستبدل الموالاة المشهد بالحديث عن محاولة الاختلاس التي يتعرض لها الاستحقاق الانتخابي، ولا بوَصف وثيقة قوى 14 آذار "بالمملّة"، ومن باب المعجّل المكرّر، وتفتقر الى الموضوعيّة، والغرض الأبرز منها مخاطبة الصناديق الخليجيّة التي لا تزال – على ما يبدو – مقفلة، او ما يرشح منها، هو شحيح وبالقطارة، لأنّ الحشد كان ضعيفاً يوم التشييع، ولأن العصب الشعبي بات مشدودا الى العصب المادي، والانفعال الظاهر والمتمادي يخفي أزمة جديّة صامتة، فيما المطلوب المال، ثم المال، ثم المال، كي تتمكّن المعارضة من الانطلاق لتغيير الحكومة، وأيضا للإمساك بقانون الانتخاب، وإدارة المعركة منذ الآن بهدف استقطاب الشارع، ولا شيء سوى المال يحرّك الشارع في ظلّ الأزمة المعيشيّة – الاجتماعيّة الضاغطة".

> مسلسل إقفال المؤسسات السياحيّة المعطوف على الأوضاع الاجتماعيّة والمعيشيّة يشكّل عوامل تحديّات حقيقيّة في وجه الحكومة

ولا يغفل الحضور الديبلوماسي الغربي "العقوبات" الاقتصاديّة الخليجيّة المفروضة على لبنان بعد الانقلاب الذي أطاح حكومة سعد الحريري. إن التذرّع بالأمن المَشّ، وبالخطاب السياسي الكيدي، وبالوضع المتفجّر في سوريا لتبرير هذا الانكفاء لا يحجب الحقيقة. والحقيقة أن هناك قرارا خليجيا قد اتخذ منذ تشكيل الحكومة الميقاتية، يقضي بالانكفاء عن لبنان، وغضّ الطرف عن أي مساعدة، ومقاطعة اصطيافه، وفنادقه، ومنتجعاته، وأسواقه، وخدماته، واستثماراته بهدف تمرير رسائل تذمّر، واستياء، وغضب، لمَن يعنيهم الأمر في الداخل، و"أولياء أمرهم" في الخارج، وأيضا للتأثير معنويّا واقتصاديّا بهدف تغيّر المعادلة السائدة. وتتناول مرجعيات ديبلوماسيّة فرضيتان مختلفتان عمقاً وتوجّهاً، الأولى تؤكد بأن المعارضة على حق، والمطالبة بالتغيير تلقى ترحيبا خليجيّا ووعدا بأن الانكماش المالي – الاقتصادي سيزول فور خروج حكومة "حزب الله" وإيران من السراي، لتحلّ البحبوحة، والحيويّة في المرافق السياحيّة والفندقيّة، وأيضا عروض الاستثمارات المغريّة. فيما تقدم الثانية النقيض، وتؤكد على أن المجتمع الدولي يقرّ بأن الخليج يستطيع أن يؤثر ماديّا ومعنويّا. ولكن على المستوى المادّي هناك قرار واضح: المال الخليجي الذي يوظّف لدعم الثورة في سوريا، ممنوع عليه ان يدعم "ثورة" في لبنان في هذه المرحلة، وتحت أي مسمّى او عنوان. ومعنويّا، لقد ساعد مجلس التعاون على إنهاء الهيمنة السوريّة بعد شباط 2005، فلماذا يساهم الآن برَبط المقطورة اللبنانية بالقاطرة السوريّة، خصوصا انّ كلّ الأدوار مكشوفة عند كل الأفرقاء؟!.

> نجح التدخّل الأميركي - الغربي في إنقاذ السلم الأهلي قبل فوات الأوان وإعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل اغتيال اللواء وسام الحسن

وتحصيناً للتهدئة، فإن الإيحاءات الديبلوماسيّة الناشطة وراء الكواليس تتمحور حول الآتي:

أولا: الفراغ ممنوع، التغيير الحكومي ضرورة.

ثانيا: التغيير يتم وفق الدستور، والقوانين المرعيّة الإجراء.

ثالثا: لا بدّ من اعتماد الحوار، وتقديم تنازلات متبادلة للوصول الى تفاهمات حول مسائل كثيرة، بينها الصيغة الحكوميّة.

رابعا: يمكن أن يكون ميقاتي على رأس حكومة تكنوقراط مصغّرة، كجائزة ترضية عن الاستقالة. والأنسب حكومة من الهيئات الاقتصادية، برئاسة عدنان القصار، تتكبّ على معالجة الوضع الاقتصادي – الاجتماعي – المعيشي، وتشرف على الانتخابات، وبعدها لكلّ حادث حديث. ■